

أريج صباغ - خوري ونديم روحانا*

قراءة في "حق العودة" من وجهة نظر الفلسطينيين في إسرائيل

تفرّق هذه الدراسة بين اللاجئين الفلسطينيين والمهجرين الفلسطينيين. ومع أن أفراد هاتين الفئتين تعرضوا للطرد من ديارهم الأصلية، وتطبق عليهم بنود القرار ١٩٤ (أي "حق العودة") إلا إن بينهم فارقاً قانونياً؛ فاللاجئون هم الذين طُردوا من منازلهم وقطعوا حدوداً دولية، بينما المهجرون هم الذين طُردوا من ديارهم لكنهم لم يقطعوا حدوداً دولية، وبقوا في نطاق الدولة الإسرائيلية. وهؤلاء الأخيرون جزء من "فلسطينيي إسرائيل" أو "عرب ١٩٤٨"، وقد أُطلق عليهم لقب "المهجرون".

وتُحاول هذه الدراسة استكشاف آراء هؤلاء في مسألة "حق العودة"، ولا سيما أن جميع الذين تناولوا هذا الحق ركزوا على اللاجئين في الدول المحيطة بفلسطين، أو على اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يكتثروا بآراء هذه الفئة من الفلسطينيين.

مقدمة

حتى عندما بلغ الاهتمام الفلسطيني والإسرائيلي أوجه في مسألة حق العودة، خلال قمة كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠ واندلاع الانتفاضة الثانية. وقبل سنة ٢٠٠٠، لم يتعامل الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني^(٢) في إسرائيل مع مسألة حق العودة إلا على نحو شعاري يُذكر فيه موقف مؤيد لحق العودة، وهذا الأمر ينطبق حتى على فترة الهجرة اليهودية المكثفة من بلاد الاتحاد السوفياتي سابقاً في أوائل التسعينيات، حين كان من الممكن توقّع بروز حق العودة في تعامل النخب السياسية الفلسطينية في إسرائيل مع هذه الهجرة^(٣). وبعد سنة ٢٠٠٠، بدأت قضية اللاجئين تبرز في الخطاب السياسي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

وستتطرق في هذه الدراسة إلى تحليل جوانب

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لرؤية الفلسطينيين في إسرائيل إلى مسألة حق العودة للاجئين والمهجرين^(١) وتنبع أهمية هذا التحليل من أن هذا الجزء من الشعب الفلسطيني لم يُسأل، تاريخياً، عن موقفه من حلّ هاتين المسألتين، بل إن عدم الاكتراث برأي الفلسطينيين في إسرائيل لم يتغير

(*) أريج صباغ - خوري: باحثة في مركز مدى الكرمل (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية)، وتعدّ الدكتوراه في جامعة تل أبيب - قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية • نديم روحانا: أستاذ في جامعة تافتس - كلية فلتشر للقانون والدبلوماسية، ومدير مركز مدى الكرمل.

أما المهجّرون، فيعيش معظمهم في منطقة الجليل، على مقربة من القرى التي هُجّروا منها (Kamen 1987؛ موسى ١٩٨٨)، والتي استولت عليها إسرائيل، ومنعت أهلها من العودة إليها، ووضعت أغلبيتها تحت تصرف اليهود واستعمالهم وحدهم. وكانت مسألة اللاجئين، وما زالت، ضمن القضايا التي تقع في لب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبطبيعة الحال، فإن موقف الطرفين من هذه القضية يختلف جوهرياً. فبينما ترفض دولة إسرائيل - مبدئياً وعملياً - إمكان عودة اللاجئين إلى وطنهم، وترفض الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن تهجير الفلسطينيين، لا يرى الفلسطينيون - بمن في ذلك قياداتهم المتعددة - أن حلّ الصراع مع إسرائيل ممكن من دون حلّ عادل لقضية اللاجئين. ويتمسك الفلسطينيون بهذا الحق المدعوم بقرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار ١٩٤^(٥).

علاوة على ذلك، تختلف الروايتان الفلسطينية والإسرائيلية جوهرياً بشأن ولادة قضية اللاجئين، فالرواية الفلسطينية تقول إن القوات الصهيونية طردت الفلسطينيين وفقاً لمشروع عسكري مبرمج، وقد أثبت المؤرخون الفلسطينيون هذه الحقيقة منذ ولادة مسألة اللاجئين (على سبيل المثال: مصالحة ٢٠٠٣، ١٩٩٧؛ Abdel-W. Khalidi 1961, 1988; Jawad 2006). كما أن الرواية الفلسطينية تؤكد أنه ما كان في الإمكان إقامة دولة يهودية على وطن الفلسطينيين من دون أن يؤدي ذلك حتماً - فكراً وفعلاً - إلى تهجير الفلسطينيين (Rouhana 2006). وبينما أكدت دراسات المؤرخين الإسرائيليين الجدد بعض نواحي الرواية الفلسطينية - من أن الفلسطينيين هُجّروا فعلاً من وطنهم - اختلف هؤلاء المؤرخون بشأن ما إذا كان التهجير جرى وفقاً لمخطط مدروس، أم حدث في خضم تطور العمليات العسكرية ومن خلالها (Morris 1978; 2004). وفي دراسة جديدة، كشف المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه عن أن عملية التهجير كانت عملية تطهير عرقي أُعدت سلفاً، ونُفذت وفقاً لخطة مدروسة (Pappe

متعددة لمسألة اللاجئين هي: الحلّ المقبولة من الفلسطينيين في إسرائيل لحلّ قضية اللاجئين والمهجّرين؛ رؤيتهم إلى المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين والمهجّرين؛ تقديرهم عدد اللاجئين؛ تصوّرهم للجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين؛ وجود صلة قرابة مع اللاجئين؛ وعيهم بوجود قضية مهجّرين داخل إسرائيل. كما سنتفحص مدى وجود فوارق بين حلّ قضية اللاجئين وقضية المهجّرين من وجهة نظر المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

خلفية عامة عن قضية اللاجئين

جزء حرب ١٩٤٨، طُرد وهُجّر ما بين ٧٧٠,٠٠٠ و٧٨٠,٠٠٠ فلسطيني من أماكن سكناهم، وتحولوا إلى لاجئين (Abu-Lughod 1971, p. 161)، منهم من بقي داخل الحدود التي أقيمت عليها دولة إسرائيل (ويُسمّون "مهجّرين" أو "لاجئي الداخل")، ومنهم من طُرد وهُجّر إلى خارج حدود دولة إسرائيل (وهم اللاجئون الفلسطينيون). وقد بلغ عدد اللاجئين في سنة ٢٠٠٨ نحو خمسة ملايين ونصف مليون نسمة، أمّا المهجّرون فبلغ عددهم في السنة نفسها، نحو ٣٣٥,٢٠٤ نسمة (Badil 2009)^(٦)، ووفقاً لمركز "بديل"، فإنه ليس ثمة مصادر رسمية عن أعداد اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين، والأرقام التي يوردها المركز تعكس التقديرات المتوافرة في أكثر المصادر شمولية ودقة. ومردّ اعتماد إحصائية عدد المهجّرين على تقديرات، لا على إحصائيات رسمية، هو أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تتعمد تجنّب إحصاء المهجّرين، رغبة من المؤسسات الإسرائيلية في إخفاء حجم القضية (Kamen 1987)، ومحاولة منها لتغيير مسألة المهجّرين كجزء من التغيير الإسرائيلي العام لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

ويعيش معظم اللاجئين في الدول العربية التي تجاور فلسطين الانتدابية (الأردن؛ سورية؛ لبنان؛ مصر)، بينما يعيش جزء آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وينتشر الآخرون في شتى أنحاء العالم.

لمسؤوليته في هذا الصراع إنما تجري حتماً بشكل غير متكافئ، وتقود إلى استنتاجات مغايرة تماماً.

الخطاب السياسي الفلسطيني

في حين سُغل الخطاب السياسي الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفي الشتات بمسألة اللاجئين، فإن الحل المطروحة لمسألة حق العودة لم تُناقش بصورة واضحة وصرحة عند أجزاء الشعب الفلسطيني كافة، كما أن القيادات السياسية التزمت بتصريحات عامة مثل: "لا يمكن التنازل عن حق العودة"، لكنها لم تبين تصورهما لكيفية حل هذه المسألة. لذا، ما زال الغموض يكتنف هذه المسألة منذ اتفاق أوسلو. فبينما كان من المتوقع الحديث عن حلول لمسألة اللاجئين بعد اتفاق أوسلو، بصفتها إحدى قضايا الحل الدائم، فإن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي تناولت بعض قضايا الصراع الأخرى، لم تتطرق إلى قضية اللاجئين، كما أن القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تُشر بصورة واضحة ومفصلة إلى رؤيتها لحل القضية، ولم تتناول المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية مسألة اللاجئين إلا في كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠ (Pappe 2001).

في تلك الفترة، كان هناك تخوف فلسطيني من تفريط ما بحق العودة تحت الضغط الإسرائيلي والأميركي، ولذا، ظهرت خطابات على الساحة الفلسطينية طالبت القيادة الفلسطينية بعدم التفريط بحق العودة (Massad 2001). ونشط في هذا الخطاب المجتمع الفلسطيني في أماكن اللجوء ومنظمات المجتمع المدني في الشتات (Aruri 2001)، وكذلك بعض المهجرين داخل إسرائيل. وبعد محادثات كامب ديفيد، وخصوصاً بعد رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في سنة ٢٠٠٤، تزايدت الأصوات التي أبدت تخوفاً من التنازل عن حق العودة، وقد أوجد هذا الواقع نوعاً من البلبلية في الخطاب السياسي الفلسطيني في شأن هذه المسألة، وصار من المحتمل أن يكون الموقف الرسمي مختلفاً عن الموقف الشعبي. بيد أن الموقف

(2006). أما الرواية الإسرائيلية الرسمية، فتقول إن اللاجئين هربوا، وإن القيادة المحلية والدول العربية دعتهم وشجعتهم على الخروج من بيوتهم، وهذه الرواية ما زالت منتشرة في أوساط الإسرائيليين، مع أن أبحاثاً منهجية دحضت هذا الادعاء بشكل قاطع ونهائي (Flapan 1987; W. Khalidi 1961, 1988). علاوة على ذلك، تشير الرواية الإسرائيلية إلى أنه يجب رؤية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار عملية تبادل سكاني في منطقة الشرق الأوسط، وهو تبادل يتمثل في هجرة اليهود من الدول العربية إلى إسرائيل، وهجرة الفلسطينيين إلى الدول العربية (Shenhav 2005).

وإذا كان تعدد الروايات التاريخية عن ولادة مسألة اللاجئين أمراً طبيعياً في صراع ترتبط فيه الرؤية بهوية كل مجموعة، فإنه ليس من الضروري أن تُعطى جميع الروايات أوزاناً متساوية. ويشير روحانا (Rouhana 2005) إلى أن تعدد الروايات يجب أن يُفحص في سياق علاقات القوة غير المتكافئة بين طرفي الصراع، وفي ظل دينامية الاقتلاع والمقاومة، كما يشير إلى أنه لا يمكن التعامل مع رواية كل من مرتكبي الجريمة والضحية بالوزن الأخلاقي نفسه، ولا سيما أن الرواية، عادة، تكون مبنية على تشويهات، وعلى الإنكار والأساطير. استناداً إلى ذلك، يجب فحص هذه الروايات في سياق الاقتلاع والاحتلال والسيطرة من ناحية، وفي سياق المقاومة والمعاناة والتحدى من ناحية أخرى (Rouhana 2005, pp. 265-266).

فبينما تنكر الرواية الإسرائيلية مسألة طرد الفلسطينيين، وترفض المراجعة التاريخية التي تعني تحمّل المسؤولية عن هذا الطرد، وتصحيح الغبن التاريخي، فإن الرواية الفلسطينية لم تبحث بصورة معمقة مسؤولية القيادات الفلسطينية عن عدم تنظيم الصف الفلسطيني، وعدم محاولة منع الفلسطينيين من الهرب، وعن المراجعة التاريخية التي تعني تنظيم المجتمع الفلسطيني لتجنب تكرار مثل هذه الكارثة (Abdel-Jawad 2006). وفي هذا الإطار نفسه، يجب ملاحظة أن مراجعة كل طرف

منظار "التسوية السياسية". وبذلك، فإن الاستطلاع من النوع الثاني يستثني - في نظرنا - إمكانات الحل الذي يقوم على العدل.

منهجية البحث

أجرينا الاستطلاع في الفترة بين ١٠/٩/٢٠٠٥، و٢٣/١٠/٢٠٠٥، وقد جرت مقابلة نحو ١٢٣٠ امرأة ورجلاً من الفلسطينيين في إسرائيل، تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً. وشملت العينة جميع مركبات المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، ومن مختلف المناطق الجغرافية: الجليل والمثلث والنقب، كما شملت الفلسطينيين من الطوائف المتعددة: مسلمين ومسيحيين ودروزاً، وجرت المقابلات وجهاً لوجه في بيت المستطع.^(٧)

النتائج

في أثناء تحليلنا للنتائج، سنعرض أولاً النتيجة العامة لجميع أجزاء المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، وبعد ذلك، سنفحص ما إذا كان هناك فوارق بين المجموعات الطائفية في هذا المجتمع. ويأتي فحصنا للفوارق بين المجموعات الطائفية لأن مسألة اللاجئين قضية أخلاقية، فضلاً عن كونها قضية سياسية جوهرية يجدر تفحص ما إذا كان موقف المجتمع الفلسطيني حيالها إجماعياً. وسنقارن أيضاً هذه النتائج بنتائج استطلاع لآراء الإسرائيليين (Zakay, Klar, and Sharvit 2002)، وبعض النتائج التي وردت في استطلاع إيليا زريق (Zureik 1999)^(٧) الذي كان من أوائل من فحصوا آراء الفلسطينيين في إسرائيل بشأن هذا الموضوع. وهذه المقارنة ربما تساعدنا في تعقب أي تغيير في مواقف الفلسطينيين في إسرائيل - إذا طرأ - في فترتين مختلفتين، ما قبل سنة ٢٠٠٠، أي قبل محادثات كامب ديفيد وانتفاضة الأقصى ومحادثات طابا ومعالجتها لقضية اللاجئين^(٨)، وما بعد تلك الفترة، حين احتلت مسألة اللاجئين حيزاً ملموساً في الخطاب السياسي الفلسطيني

الفلسطيني الرسمي لن يظهر إلا عند بدء مفاوضات جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن الحل الدائم.

الخطاب السياسي الفلسطيني في إسرائيل

إن الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني في إسرائيل، وكما ذكرنا سابقاً، لم ينشغل بقضية حق اللاجئين في العودة إلا بعد مؤتمر كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠. فعلى سبيل المثال، وفي بحث أجري بشأن خطاب الفلسطينيين في إسرائيل، فيما يتعلق بمسألة اللاجئين خلال أعوام الهجرة اليهودية وغير اليهودية من الاتحاد السوفياتي سابقاً (ما بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩١)، تبين أن الفلسطينيين في إسرائيل لم يطرحوا مسألة عودة اللاجئين حتى في أوج فترة الهجرة اليهودية (صباغ - خوري ٢٠٠٦). ويأتي بحثنا في هذا الفصل لفحص مواقف الفلسطينيين في إسرائيل، في سياق غياب الخطاب الشعبي والرسمي بشأن هذه المسألة حتى الفترة الأخيرة.

في هذا البحث لم نسأل عن الحل المطروحة ضمن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية فحسب، بل تطرقنا أيضاً إلى رؤية الفلسطينيين في إسرائيل إلى مسألة اللاجئين والمهجرين في حدود تتجاوز الحل المطروحة. ونحن نرى اختلافاً بين مرتكزات استطلاع يتناول رؤية المستطلعين إلى حل مسألة اللاجئين، ومرتكزات استطلاع آخر يتناول حلولاً مستقاة من المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية الحالية. فبينما يتناول الاستطلاع من النوع الأول طروحات حل مسألة اللاجئين من منظار العدل التاريخي لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني (أي من منطلق أن الفلسطينيين هم أصحاب الوطن الأصليين الذين أخذ وطنهم عنوة)، ويرى حل الصراع وفقاً لمفهوم المصالحة التي تتضمن العدل، وكلاً من الحقيقة والمسؤولية التاريخيتين، يتعامل الاستطلاع من النوع الثاني مع الواقع من منظار ميزان القوى القائم الذي تشكل فيه إسرائيل الجانب القوي في المفاوضات، ويتعامل مع الصراع من

داخل إسرائيل وتعويضهم؛ (٢) إعطاء جميع اللاجئين الاختيار بين العودة أو التعويض؛ (٣) عودة جزء من اللاجئين (وخصوصاً ذوي الأوضاع الصعبة)، وتعويضهم بحسب شروط يجري الاتفاق بشأنها في المفاوضات؛ (٤) عودة جميع اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها وتعويضهم؛ (٥) توطين اللاجئين في الدول العربية التي يقيمون فيها وتعويضهم؛ (٦) تعويضهم مادياً فقط؛ (٧) حل آخر يقترحه المستطلع.

وبعد أن طلبنا من المستطلع أن يختار ما يرى فيه الحل الأدنى، طلبنا إليه أيضاً أن يشير إلى الحل الذي يفضلُه بين الحلول المذكورة أعلاه، أو أن يقترح حلاً آخر. ويعرض الجدول رقم ١ أدناه نتائج الحل الأدنى لمجموع المستطلعين وللمجموعات الطائفية التي يتشكل منها المجتمع العربي.

والإسرائيلي، تبلورت من خلاله مواقف إسرائيلية حادة وواضحة (Pappe 2001). وسنعرض النتائج بحسب الأسئلة المركزية التي عرضناها على المستطلعين في عينة البحث.

١ - الحل الأدنى والحل الأفضل لقضية اللاجئين الفلسطينيين

قبل البدء بطرح الأسئلة على المستطلعين، عرفنا اللاجئين على النحو التالي: "اللاجئون هم كل من تركوا بيوتهم أو أرغموا على تركها إلى خارج حدود دولة إسرائيل في نكبة ١٩٤٨، هم وذريتهم"، ثم سألنا المستطلعين عن الحل الأدنى الذي يشكّل بالنسبة إلى كل منهم حلاً مقبولاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وطُرحت على المستطلعين الحلول التالية: (١) إعطاء جميع اللاجئين حق العودة إلى

الجدول رقم ١

نتائج الحل الأدنى المقبول لمسألة اللاجئين (بالنسبة المئوية، %).

رقم الحل	الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
١	إعطاء جميع اللاجئين حق العودة إلى داخل إسرائيل وتعويضهم	٤١,٧	٤٦,٢	١٩	٢٧,٨
٢	إعطاء جميع اللاجئين الاختيار بين العودة أو التعويض	٢٨,٦	٢٨,٠	٣٥	٢٣,٧
٣	عودة جزء من اللاجئين (وخصوصاً ذوي الأوضاع الصعبة) وتعويضهم بحسب شروط يجري الاتفاق بشأنها في المفاوضات	١٢,٤	١٠,١	٢٦,٥	٧,٧
٤	عودة جميع اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها وتعويضهم	٧,٣	٦,٨	١١,٥	٩,٣
٥	توطين اللاجئين في الدول العربية التي يقيمون فيها وتعويضهم	٤,٨	٤,٦	٢,٧	١٢,٤
٦	تعويضهم مادياً فقط	٤,٩	٤	٥,٣	١٨,٦
٧	حل آخر	٠,٣	٠,٣	—	٠,٥

وفي المقابل، أشارت نسبة ١٩٪ من المسيحيين إلى الخيار الأول، و٣٥٪ إلى الخيار الثاني (أي أن ٥٤٪ من المسيحيين يفضلون الخيارين الأول والثاني). أما المستطلعون الدروز، فإن ٢٧,٨٪ منهم أشاروا إلى الخيار الأول، و٢٣,٧٪ إلى الخيار الثاني (أي أن ٥١,٥٪ من المستطلعين الدروز يرون أن الحل الأدنى المقبول منهم هو إعطاء جميع اللاجئيين الحق في العودة إلى داخل إسرائيل وتعويضهم، أو إعطاء جميع اللاجئيين الخيار بين العودة والتعويض).

وفقاً لهذه النتائج، يمكن القول إن هناك فجوة تتراوح بين ٢٠٪ و٢٢٪ تقريباً بين إجابات المستطلعين المسلمين وإجابات المسيحيين والدروز فيما يتعلق بهذه الحلول. وتركز أغلبية من تبقى من المستطلعين المسيحيين (٢٦,٥٪) على حل يقبل عودة جزء من اللاجئيين والتعويض، بينما يركز معظم من تبقى من المستطلعين الدروز (٣١٪) على حلول تقترح تعويضاً للاجئيين فقط أو توطينهم في الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفوارق المهمة التي تحتاج إلى تفسير يتعدى إمكانات هذه المقالة، إنما تتقلص إذا سألنا عن الحل المفضل.

فيما يتعلق بالسؤال عن الحل الذي يشكل حداً أدنى، أجاب ٤١,٧٪ من المستطلعين بأن إعطاء جميع اللاجئيين حق العودة إلى داخل إسرائيل وتعويضهم هما الحد الأدنى بالنسبة إليهم، بينما أجاب ٢٨,٦٪ بأن إعطاء جميع اللاجئيين الاختيار بين العودة أو التعويض يشكل حداً أدنى مقبولاً بالنسبة إليهم. ووفقاً لهذه النتائج، يمكن القول إن الحل الأدنى المقبول من ٧٠,٣٪ من المستطلعين هو إعطاء جميع اللاجئيين الحق في العودة إلى داخل إسرائيل، أو إعطاؤهم الخيار بين العودة أو التعويض، بينما أجاب ١٢,٤٪ منهم بأن الحل الأدنى المقبول منهم هو عودة جزء من اللاجئيين (وخصوصاً ذوي الأوضاع الصعبة) وتعويضهم بحسب شروط يجري الاتفاق بشأنها ضمن المفاوضات.

وأشار ٤٦,٢٪ من المستطلعين المسلمين إلى الخيار الأول (إعطاء جميع اللاجئيين الحق في العودة إلى داخل إسرائيل وتعويضهم كحل أدنى مقبول منهم)، بينما أشار ٢٨٪ منهم إلى أن إعطاء جميع اللاجئيين الاختيار بين العودة والتعويض يشكل حداً أدنى مقبولاً منهم (أي أن نسبة ٧٤,٢٪ من المسلمين أشارت إلى الخيارين الأول والثاني).

الجدول رقم ٢

نتائج الحل المفضل لمسألة اللاجئيين (بالنسبة المئوية، %)

رقم الحل	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
١	٥٩,٨	٦٢,٢	٤٦,٣	٣٨,٣
٢	٢٤,٧	٢٣,٦	٣٦,٧	٢٤,٤
٣	٤,٠	٣,٦	٤,٨	٦,٢
٤	٤,٧	٥	٥,٢	٧,٣
٥	٣,٠	٢,٥	٢,٦	١٠,٤
٦	٣,٧	٣	٣,٥	١٣
٧	٠,١	٠,١	٠,٩	٠,٤

بحق العودة، لكن غياب المفهوم بشأن كيفية تطبيق هذا الحق أخذ يؤثر في مدى التمسك بهذا الموقف. وقد تراوحت الرؤى الفلسطينية إلى هذا الموضوع بين عودة جميع اللاجئين وذرياتهم إلى بيوتهم، أو إلى أماكنهم الأصلية، وبين عودة جزء من اللاجئين إلى أماكن محددة في جزء من فلسطين التاريخية (R. Khalidi 1992, p. 29). وتشير هذه النتائج إلى أن مفهوم حق العودة لدى أغلبية الفلسطينيين في إسرائيل يتمثل في العودة إلى البلاد الأصلية التي هُجروا منها، وتعويضهم حتى في ظل غياب خطاب فلسطيني داخل إسرائيل مطالب بحق العودة. إن نتائج الاستطلاع في هذا الصدد، بين المستطلعين اليهود في إسرائيل، تدل على وجود فجوة واسعة من الصعب جسرهما. ففي استطلاع أجري في المجتمع اليهودي في إسرائيل، سُئل المستطلعون عن رأيهم في اقتراح الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون، فيما يتعلق بالجزء الذي يتطرق إلى العودة (وهو "عودة" اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها، والسماح لعشرات الآلاف من اللاجئين بالعودة إلى داخل إسرائيل، بغية لم شمل العائلات، ولأسباب إنسانية)، وقد اعترض 77٪ من المستطلعين حتى على هذا الاقتراح (Zakay et al 2002).

٢ - المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين

سُئل المستطلعون عن رأيهم فيما يتحمل المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين، وأعطوا الاختيار بين الإجابات التالية، أو أن يقترحوا إجابة أخرى: (١) القيادة الفلسطينية آنذاك؛ (٢) القيادة الفلسطينية والدول العربية؛ (٣) دولة إسرائيل؛ (٤) دولة إسرائيل والقيادة الفلسطينية؛ (٥) دولة إسرائيل والقيادة الفلسطينية والدول العربية؛ (٦) إسرائيل والدول العربية؛ (٧) الدول العربية؛ (٨) إجابة أخرى.

عندما سألنا عن الحل المفضل، أشار 59,8٪ من المستطلعين إلى الخيار الأول، و24,7٪ إلى الخيار الثاني، وهذا يعني أن 85٪ من المستطلعين يفضلون إعطاء جميع اللاجئين حق العودة إلى داخل إسرائيل وتعويضهم، أو إعطاء جميع اللاجئين الخيار بين العودة والتعويض (انظر الجدول رقم ٢ أعلاه، لتفصيل الإجابات عن جميع الحلول). وليس هنالك تفاوت يُذكر بين المستطلعين المسلمين والمسيحيين الذين يفضلون إعطاء جميع اللاجئين حق العودة إلى داخل إسرائيل وتعويضهم، أو إعطاءهم الخيار بين العودة والتعويض (85,8٪ و83٪ على التوالي)، بينما تقل نسبة المستطلعين الدروز الذين يفضلون هذين الحلين عن نسب المستطلعين المسلمين والمسيحيين، إذ تبلغ 62,7٪ (انظر الجدول رقم ٢ أعلاه).

وتشير النتائج في هذين السؤالين إلى وجود نسبة عالية إلى حد ما، لدى جميع المجموعات داخل المجتمع العربي التي ترى أن الحل الأدنى المقبول منها لقضية اللاجئين هو إعطاء جميع اللاجئين الحق في العودة إلى داخل إسرائيل وتعويضهم، أو إعطاء جميع اللاجئين الخيار بين العودة والتعويض. وتظهر النتائج أيضاً أن أكثر من نصف المستطلعين الدروز لا تختلف آراؤهم بالنسبة إلى رؤيتهم إلى الحل العادل للقضية الفلسطينية (أكان ذلك الحل الأدنى أو الحل المفضل) عن سائر الطوائف العربية.

ومن الصعب مقارنة هذه النتائج بالمواقف الفلسطينية في الأراضي المحتلة أو خارج الوطن الفلسطيني، ويذكر رشيد الخالدي (R. Khalidi 1992) أنه ليس ثمة مفهوم فلسطيني موحد بالنسبة إلى مسألة عودة اللاجئين، وبالتالي هناك عدة اقتراحات لكيفية حلها، علاوة على أنه لم يكن هناك موقف فلسطيني رسمي من مفهوم حق العودة للاجئين الفلسطينيين (أي ما تعنيه هذه العودة بشأن مكانة اللاجئين القانونية والسياسية إذا عادوا إلى أماكنهم داخل إسرائيل)، وذلك منذ تهجير سنة 1948. لقد كان هناك موقف رسمي مطالب

الجدول رقم ٣

النتائج بشأن المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين (بالنسبة المئوية، %)

رقم الحل	الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
١	القيادة الفلسطينية آنذاك	٤,٧	٤,٩	٢,٧	٩,٤
٢	القيادة الفلسطينية والدول العربية	٥,٧	٥,٥	٤,٤	٦,٩
٣	دولة إسرائيل	٣٣,٢	٣٦,٣	٣٠,٢	٨,٩
٤	دولة إسرائيل والقيادة الفلسطينية	٥,٠	٤,٤	٤	١٢,٩
٥	دولة إسرائيل والقيادة الفلسطينية والدول العربية	٢٤,٥	٢١,٤	٢٧,٦	٤٨
٦	إسرائيل والدول العربية	١٩,٩	١٩,٨	٢٥,٣	١١,٤
٧	الدول العربية	٤,١	٤,٤	٤	٢,٥
٨	إجابة أخرى	٢,٩	٣,٣	١,٨	-

إمكان تغلغل الرواية الإسرائيلية في فهم الفلسطينيين في إسرائيل لولادة مسألة اللاجئين، إلا إنه من الصعب تفسير هذه النتائج منفردة، من دون التعمق فيما يقصده المستطلع بشأن المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين، ومن دون المقارنة بالفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبالفلسطينيين في الشتات، ومن دون أن نسأل عن يتحمل المسؤولية عن حل هذه القضية. ولذا، نحن بحاجة إلى دراسة متعمقة تعتمد مثلاً منهجية المقابلات المعمقة (in-depth interviews) لفهم هذه النتائج على نحو أعمق. أمّا فيما يتعلق بالمقارنة بسائر أجزاء الشعب الفلسطيني، فإن دراسة زريك (Zureik 1999) تشير إلى أن ١٥,٥٪ فقط من الفلسطينيين في الضفة الغربية، و١٨,٣٪ من الفلسطينيين في قطاع غزة، حملوا إسرائيل وحدها المسؤولية، بينما حملت نسبة أكبر كثيراً (٤٠,٩٪) في الضفة الغربية، و٤٥,٤٪ في قطاع غزة) دولة إسرائيل والدول العربية المسؤولية بالتساوي (Zureik 1999). وتؤكد هذه النتائج الحاجة إلى

في الإجابة عن هذا السؤال أشار ثلث المستطلعين (٣٣,٢٪) كما يبين الجدول رقم ٣ أعلاه، إلى أن المسؤولية تقع على دولة إسرائيل (وحدها)، وكانت هذه النسبة هي الأكبر بين الإجابات. أمّا النسبة التي تليها والتي بلغت نحو الربع (٢٤,٥٪)، فحملت دولة إسرائيل والقيادة الفلسطينية والدول العربية المسؤولية. وأجاب نحو خمس المستطلعين (١٩,٩٪) بأن من يتحمل المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين هو دولة إسرائيل والدول العربية. ويُستدل من هذه النتائج أن ٧٨٪ من المستطلعين يحملون دولة إسرائيل - وحدها أو ضمن جهات أخرى - المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين. بيد أنه من المثير أن ثلث المستطلعين يحملون إسرائيل وحدها هذه المسؤولية.

وتُظهر نتائج هذا الاستطلاع بعض الاختلاف عن نتائج الاستطلاع الذي أجراه زريك (Zureik 1999) الذي وجد أن ٤٠,٦٪ من المستطلعين حملوا إسرائيل وحدها المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين. وإذا استثنينا الفوارق المنهجية والاختلافات في تركيب العينة، يتبادر إلى الذهن في تفسير هذه النتائج

الدول العربية. وفي النتيجة العامة، تبقى نسبة المستطلعين الدروز التي تحمّل إسرائيل (مع أطراف أخرى) المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين عالية (٦٩,٨٪). وربما يُستدل من هذه النتائج أنه على الرغم من مناهج التعليم الرسمية التي تحددها إسرائيل، والتي تعتمد - أساساً - الرواية الصهيونية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فإن الرواية الشفهية الفلسطينية بشأن المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين تم تناقلها من الجيل الأول للنكبة (الجيل الذي واكب النكبة) إلى الجيلين الثاني والثالث للنكبة بنجاح إلى حد ما، وخصوصاً بين المسلمين والمسيحيين.

٣ - إلى أي درجة تقع المسؤولية عن حل قضية اللاجئين على إسرائيل؟

حاولنا في هذا السؤال، أن نفحص وجهة نظر الفلسطينيين في إسرائيل تجاه مسؤولية دولة إسرائيل عن حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين بغض النظر عن المسؤولية عن ولادة هذه القضية. ولذلك سألنا المستطلعين ما يلي: "بصرف النظر عما هو المسؤول عن خلق قضية اللاجئين، بحسب رأيك، إلى أي درجة تقع على إسرائيل المسؤولية عن حل قضية اللاجئين؟" وطلبنا من كل مستطلع أن يحدد هذه المسؤولية بحسب سلم من أربع درجات: (١) درجة عالية (المسؤولية كلها)؛ (٢) درجة متوسطة؛ (٣) درجة منخفضة؛ (٤) لا تقع أي مسؤولية على إسرائيل.

دراسة معمقة لفهم ما يقصده المستطلع بتحميل المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين، وربما تساعدنا الإجابة عن سؤال بشأن المسؤولية عن حل هذه القضية في فهم هذه النتائج (انظر ذلك لاحقاً). لا تشير النتائج إلى وجود اختلاف كبير بين المستطلعين المسلمين والمسيحيين في هذا الموضوع، إذ إن ٣٠,٢٪ من المستطلعين المسيحيين، و٣٦,٣٪ من المستطلعين المسلمين، يحمّلون إسرائيل وحدها المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين. وتحمل نسبة ٢٧,٦٪ من المسيحيين، ونسبة ٢١,٤٪ من المستطلعين المسلمين، إسرائيل والقيادة الفلسطينية والدول العربية هذه المسؤولية. وتحمل نسبة مشابهة إلى حد ما من المستطلعين المسيحيين (٢٥,٣٪)، و١٩,٨٪ من المستطلعين المسلمين، إسرائيل والدول العربية المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين. وفي المحصلة النهائية، فإن نسبة ٨٣,١٪ من المسيحيين، ونسبة ٧٧,٥٪ من المسلمين، تحمّلان إسرائيل وحدها، أو إسرائيل مع كل من الدول العربية والقيادة الفلسطينية، هذه المسؤولية. في الوقت نفسه، تشير النتائج إلى تباين بالغ بين المسلمين والمسيحيين من جهة، والدروز من جهة أخرى، إذ إن ٨,٩٪ من المستطلعين الدروز فقط يعتقدون أن المسؤولية تقع على دولة إسرائيل وحدها، أمّا نصف المستطلعين الدروز تقريباً (النسبة الأكبر منهم - ٤٨٪)، فأشار إلى أن من يتحمل المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين هو الأطراف التالية: دولة إسرائيل؛ القيادة الفلسطينية؛

الجدول رقم ٤

مدى مسؤولية إسرائيل عن حل قضية اللاجئين (بالنسبة المئوية، ٪)

الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
درجة عالية (المسؤولية كلها)	٧٥,٤	٧٤,١	٨٠,٦	٥٢,٢
درجة متوسطة	١٧,٦	١٨,٤	١٧,٢	٣٠,٥
درجة منخفضة	٣,٥	٣,٤	١,٨	١٣,٣
لا تقع أي مسؤولية على إسرائيل	٣,٥	٤,١	٠,٤	٤,٠

مسؤولية عالية عن حل قضية اللاجئين تقع على إسرائيل. وبذلك يمكن استخلاص أن معظم المستطلعين الدروز، والأغلبية العظمى بين المستطلعين المسلمين والمسيحيين يحمّلان إسرائيل درجة عالية من المسؤولية عن حل مسألة اللاجئين.

٤ - الجهة المسؤولة عن تعويض

اللاجئين

طُرحت أمام المستطلعين في هذا السؤال، الإمكانيات التالية بشأن الجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين: (١) لا أحد؛ (٢) إسرائيل؛ (٣) هيئات دولية مثل الأمم المتحدة؛ (٤) الحكومات العربية؛ (٥) الولايات المتحدة؛ (٦) الاتحاد الأوروبي؛ (٧) جهة أخرى. وأجابت الأغلبية العظمى من المستطلعين (٨٥,٧٪) بأن إسرائيل هي الجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين، بينما أجاب ٣٥,٤٪ بأن "هيئات دولية مثل الأمم المتحدة" هي المسؤولة، و٣٥,١٪ بأن الحكومات العربية هي المسؤولة، وأشار ٢٨,٩٪ إلى أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن تعويض اللاجئين (انظر الجدول رقم ٥ أدناه).

في هذا الجدول أجاب ٧٥,٤٪ من المستطلعين بأن المسؤولية عن حل قضية اللاجئين تقع بدرجة عالية على إسرائيل. وعند فحص التباين بين مختلف المجموعات الطائفية، يتضح أن هنالك تبايناً بالغا - إلى حد ما - بين نسبة المسيحيين والمسلمين من ناحية، والدروز من ناحية أخرى. فبينما يعتقد ٨٠,٦٪ من المستطلعين المسيحيين، و٧٤,١٪ من المستطلعين المسلمين أن المسؤولية عن حل قضية اللاجئين تقع بدرجة عالية على إسرائيل، تصل نسبة الدروز الذين يعتقدون أن درجة عالية من هذه المسؤولية تقع على إسرائيل، إلى ٥٢,٢٪، في حين أن ٣٠,٥٥٪ من الدروز يعتقدون أن المسؤولية بدرجة متوسطة تقع على إسرائيل. وتشير هذه المعطيات إلى استنتاج ملخصه أن رؤية المستطلعين إلى مسؤولية إسرائيل عن حل قضية اللاجئين، غير مرتبطة جداً بمسؤولية إسرائيل عن ولادة قضية اللاجئين. وينسحب هذا الاستنتاج على جميع الطوائف العربية، بمن في ذلك الدروز، إذ إن نسبة الدروز التي حمّلت إسرائيل وحدها المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين كانت ٨,٩٪ فقط، بينما بلغت ٥٢,٢٪ نسبة الذين يعتقدون أن

الجدول رقم ٥

الجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين (بالنسبة المئوية، %)

رقم الإجابة	الإجابات	المستطلعون كافة		المستطلعون المسلمون		المستطلعون المسيحيون		المستطلعون الدروز	
		مسؤولة	غير مسؤولة	مسؤولة	غير مسؤولة	مسؤولة	غير مسؤولة	مسؤولة	غير مسؤولة
٢	إسرائيل	٨٥,٧	١٤,٣	٨٥,٢	١٤,٨	٩٠,٣	٩,٧	٧٤,٩	٢٥,١
٣	هيئات دولية مثل الأمم المتحدة	٣٥,٤	٦٤,٦	٣١,٩	٦٨,١	٣٤,٨	٦٥,٢	٥٢,٦	٤٧,٤
٤	الحكومات العربية	٣٥,١	٦٤,٩	٣٥,٨	٦٤,٢	٣٤,٨	٦٥,٢	٥٢,٦	٤٧,٤
٥	الولايات المتحدة	٢٨,٩	٧١,١	٢٨,٣	٧١,٧	٣٦,١	٦٣,٩	١٧,٥	٨٢,٥
٦	الاتحاد الأوروبي	٦,٥	٩٣,٥	٥,٦	٩٤,٤	١٤,١	٨٥,٩	٧,٦	٩٢,٤
٧	جهة أخرى	١,٣	٩٨,٧	١,٢	٩٨,٨	٢,٢	٩٧,٨	٠,٦	٩٩,٤

عن ولادة قضية اللاجئين ينطوي على دلالات متعددة لا نستطيع فحصها إلا باستخدام مناهج بحثية أخرى (كإجراء مقابلات معمقة).

٥ - تقدير عدد اللاجئين وذريتهم

سُئل المستطلعون في هذا القسم عن تقديرهم عدد اللاجئين، وقد أعطوا قائمة بالإجابات على النحو التالي: (١) حتى مليون: (٢) ١ - ٢ مليون؛ (٣) ٢ - ٣ ملايين؛ (٤) ٣ - ٤ ملايين؛ (٥) ٤ ملايين أو أكثر: (٦) عدد آخر. وأجاب ثلث المستطلعين تقريباً بأن عدد اللاجئين وذريتهم يصل إلى ٤ ملايين أو أكثر، أمّا نحو ربعهم (٢٥،٥٪)، فأشار إلى أن عدد اللاجئين يتراوح بين ٣ و٤ ملايين. وبذلك، فإن ما يربو على نصف المستطلعين (٥٥،٨٪) يقدّر بصورة صحيحة عدد اللاجئين (انظر الجدول رقم ٦ أدناه).

تدل هذه النتائج على أن المستطلعين يرون أن هنالك جهات متعددة يجب أن تتحمل المسؤولية عن تعويض اللاجئين، ويتفق معظم المستطلعين على أن إسرائيل، وأحياناً مع جهات أخرى، تتحمل هذه المسؤولية. كما تشير النتائج إلى وجود اختلاف بين رؤية مختلف المجموعات الطائفية إلى هوية الجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين. فنسبة المستطلعين المسيحيين الذين يحملون إسرائيل تلك المسؤولية تصل إلى ٩٠،٣٪، ونسبة المسلمين إلى ٨٥،٢٪، ونسبة الدروز إلى ٧٤،٩٪. ويظهر هذا التباين بين المجموعات الثلاث في تحميل المسؤولية لجهات أخرى كما هو مبين في الجدول رقم ٥ أعلاه. ففي الإجابة عن هذا السؤال، يتضح أن ليس ثمة علاقة بين تحميل جهة ما المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين، وتحميلها المسؤولية عن التعويض. وربما يُستدل من ذلك أن تحميل جهة ما المسؤولية

الجدول رقم ٦

عدد اللاجئين الكلي وفقاً للمستطلعين (بالنسبة المئوية، ٪)

رقم الإجابة	الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
١	حتى مليون	٦,٧	٦,٩	٣,١	١٦,٥
٢	١ - ٢ مليون	١١,٢	١٠,٦	١٢,٤	٢٣
٣	٢ - ٣ ملايين	٢٤,٨	٢٥,٦	٢٢,٢	٢٣
٤	٣ - ٤ ملايين	٢٥,٥	٢٣,٩	٢٧,٨	٢١,٦
٥	٤ ملايين أو أكثر	٣٠,٣	٣١,٤	٣٤,٠	١٥,١
٦	عدد آخر	١,٦	١,٦	٠,٥	٠,٨

٤ ملايين أو أكثر، أجاب ١٥,١٪ من الدروز بأن عدد اللاجئين وذريتهم هو ٤ ملايين أو أكثر، و ٢١,٦٪ منهم أشاروا إلى أن العدد يتراوح بين ٣ و٤ ملايين. ومن الممكن أن تكون هذه المعرفة المحدودة نسبياً لدى جميع المجموعات بعدد اللاجئين مرتبطة ارتباطاً عضوياً بعدم كون مسألة اللاجئين موضوعاً مركزياً في الخطاب السياسي الفلسطيني

لا تشير النتائج إلى وجود تباين كبير بين مختلف المجموعات الطائفية بشأن تقدير عدد اللاجئين الكلي وذريتهم، لكن في التقدير، كما هي الحال في الأسئلة الأخرى، ثمة تباين بين المسلمين والمسيحيين من جهة، والدروز من جهة أخرى؛ فبينما أشارت نسبة ٣١,٤٪ من المسلمين، و ٣٤٪ من المسيحيين، إلى أن عدد اللاجئين وذريتهم هو ٤

كانت على النحو التالي: (١) حتى ١٠٠,٠٠٠؛ (٢) ما بين ١٠٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠؛ (٣) ما بين ٥٠٠,٠٠٠ ومليون؛ (٤) ١ - ٢ مليون؛ (٥) ٢ - ٣ ملايين؛ (٦) ٣ - ٤ ملايين؛ (٧) اللاجئون كلهم، أو جميعهم تقريباً. إن الإجابة عن هذا السؤال ربما ترتبط بتقدير المستطلع للعدد الكلي للاجئين، وعند فحص هذه العلاقة إحصائياً، وجدنا أنها تساوي ٢٠,٤٩، أي أن هناك علاقة متوسطة القوة بين التقديرين.

الجدول رقم ٧

تقدير عدد اللاجئين الذين سيطبقون حق العودة لو مُنحوا هذا الحق (بالنسبة المئوية، %)

رقم الإجابة	الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
١	حتى ١٠٠,٠٠٠	٥,٧	٥,٢	٥,٦	١٢
٢	ما بين ١٠٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠	٥,٧	٥,٢	٤,٦	١٥
٣	ما بين ٥٠٠,٠٠٠ ومليون	١٤,٠	١٣,٦	٢٢,٢	١٩,٨
٤	١ - ٢ مليون	٣١,٣	٢٨,٨	٤٢,١	٣١,٧
٥	٢ - ٣ ملايين	١٦,٧	١٦,١	١٥,٣	١٣,٨
٦	٣ - ٤ ملايين	٤,٥	٤,٦	٤,٦	٣,٦
٧	اللاجئون كلهم، أو جميعهم تقريباً	٢٢,١	٢٦,٥	٥,٦	٤,١

الدروز ٣١,٧٪.

٧ - العدد الأدنى للاجئين الذين إذا عادوا يمكن القول عندها إن قضية اللاجئين وصلت إلى حل عادل نسبياً

حاولنا في هذا السؤال الدمج بين إطارَي العدل وعلاقات القوة، فعندما تتحكم علاقات القوة في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن إسرائيل لن تقبل بعودة اللاجئين، أو بعودة عدد كبير منهم. وبذلك، لا يمكن أن نقول إنه إذا وافق الفلسطينيون على حل كهذا فهو حل عادل، ولذا، ارتأينا أن نسأل عن العدد الأدنى من اللاجئين الذين

في إسرائيل.

٦ - تقدير عدد اللاجئين الذين سيطبقون حق العودة

سُئل المستطلعون في هذا القسم: "هل في إمكانك أن تقدّر ما هو عدد اللاجئين الذين سيطبقون حق العودة بشكل فعلي لو مُنحوا هذا الحق، أي أن يتركوا مكان سكنهم الحالي وينتقلوا إلى إسرائيل؟" وقد طُرحت أمام المستطلعين عدة إمكانات للإجابة،

يبين الجدول رقم ٧ أن نحو ثلث المستطلعين (٣١,٣٪) أشار إلى أن عدد اللاجئين الذين سيطبقون حق العودة يتراوح بين المليون والمليونين، أما ما يقارب خُمسهم (٢٢,١٪)، فأشار إلى أن اللاجئين كلهم، أو جميعهم تقريباً سيعودون، بينما أشارت نسبة ١٦,٧٪ إلى أن العدد سيتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين. وتدل النتائج على وجود فوارق بين مختلف المجموعات الطائفية، فمع أن النسبة الأكبر في كل مجموعة تعتقد أن عدد اللاجئين الذين سيطبقون حق العودة يتراوح بين المليون والمليونين، إلا أن هذه النسبة بين المسيحيين بلغت ٤٢,١٪، أما بين المسلمين، فكانت ٢٨,٨٪، وبين

مليون: (٥) من مليون إلى مليونين: (٦) ٣ ملايين أو أكثر: (٧) عودة جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة أياً يكن عددهم (انظر الجدول رقم ٨ أدناه).

إذا عادوا يمكن القول عندها إن قضية اللاجئين وصلت إلى حل عادل نسبياً. وكان على المستطلعين الاختيار بين الاحتمالات التالية: (١) مئات: (٢) بضعة آلاف: (٣) ١٠٠,٠٠٠؛ (٤) من ٥٠٠,٠٠٠ إلى

الجدول رقم ٨

العدد الأدنى للاجئين العائدين، والذي يشكل حلاً عادلاً نسبياً (بالنسبة المئوية، %)

رقم الإجابة	الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
١	مئات	٢,٥	٢	١,٨	٨,٤
٢	بضعة آلاف	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٣,٦
٣	١٠٠,٠٠٠	٤,٠	٤	٤,١	١٢,٧
٤	من ٥٠٠,٠٠٠ إلى مليون	١٣,٤	١٣	٢٠,٣	١٥,٧
٥	من مليون إلى مليونين	١٩,٢	١٦,٤	٢٥,٧	١٤,٥
٦	٣ ملايين أو أكثر	٧,٤	٧,٢	٥	١٣,٣
٧	عودة جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة أياً يكن عددهم	٥١,٢	٥٥	٤٠,٤	٣١,٨

أوبضعة آلاف من اللاجئين، أو مئات اللاجئين، تشكل حلاً عادلاً نسبياً. وتدل هذه النتائج على أن نحو نصف المستطلعين ينظر إلى حل مسألة اللاجئين من منظور العدل فقط، ومن دون أخذ ميزان القوة في الحسبان، بينما يأخذ النصف الآخر موازين القوة في الحسبان، ويحاول الحسّر بطريقته هو بين العدل وموازن القوة. لكن من الواضح أن أغلبية المستطلعين لا تعتبر الحل الذي تفرضه موازين القوى بالكامل حلاً عادلاً، وبذلك، فإن الحل الذي تحدد فيه إسرائيل الممكن وغير الممكن - وبالتالي تفرض مفهومها لـ "الواقعية السياسية" - لا يُعتبر حلاً عادلاً.

ففي الإجابة عن هذا السؤال، يظهر أن هناك تبايناً بين مختلف المجموعات الطائفية، إذ إن ٥٥% من المسلمين، في مقابل ٤٠,٤% من المسيحيين،

يُبين الجدول رقم ٨ أعلاه أن أكثر من نصف المستطلعين (٥١,٢%) أجاب بأنه في إطار حل شامل للصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، فإن الحد الأدنى من اللاجئين الذين إذا عادوا إلى إسرائيل يمكن القول عندها إن قضية اللاجئين وصلت إلى حل عادل نسبياً، هو عودة جميع اللاجئين الذين يرغبون في ذلك. وهذا يعني أن نحو نصف المستطلعين يرى أن هناك عدلاً نسبياً في حلول لا تضمن عودة جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة. وتتوزع الإجابات على النحو التالي: ٧,٤% من المستطلعين يرون في عودة ٣ ملايين أو أكثر حلاً عادلاً نسبياً؛ ١٩,٢% يرون أن عودة ما بين مليون ومليونين من اللاجئين تشكل حلاً عادلاً نسبياً؛ ١٣,٤% يرون أن عودة ما بين ٥٠٠,٠٠٠ إلى مليون لاجئ تشكل حلاً عادلاً نسبياً؛ نسب قليلة لا تتجاوز ٢ - ٤% ترى أن عودة ١٠٠,٠٠٠ لاجئ،

وكذلك يمكن فحص ما إذا كان هناك علاقة بين وجود أقرباء لاجئين وبين إجابات المستطلعين ورؤيتهم إلى الحل العادل لقضية اللاجئين (لكننا لم نفحص هذه العلاقة).

ومن الإجابات عن هذا السؤال، يتبين أن ٥٥,٩٪ من المستطلعين ليس لهم أقرباء لاجئون، وأن ٤٤,١٪ لديهم أقرباء لاجئون. ويتبين كذلك أن نسبة المسلمين الذين لهم أقرباء لاجئون كانت النسبة الأكبر، إذ بلغت ٤٨,٢٪، أما نسبة المسيحيين الذين لديهم أقرباء لاجئون، فكانت ٤٠,٦٪، بينما ١٠,٥٪ فقط من المستطلعين الدروز لديهم أقرباء لاجئون. ومن الإجابة عن سؤال عن مكان سكن اللاجئين من أقرباء المستطلعين، يتبين أن ٦٠,٧٪ يسكنون في "الدول العربية لا في مخيمات لاجئين"، وأن ثلثهم تقريباً (٣٠,٤٪) يسكن في "مخيمات اللاجئين في الدول العربية"، وأن نحو ربعهم (٢٤,١٪) يسكن في "دول أخرى غير عربية"، وأن ١٩,٥٪ يسكنون في "الضفة والقطاع لا في مخيمات لاجئين" (انظر الجدول رقم ٩ أدناه).

و٣١,٨٪ من الدروز، يعتقدون أن عودة جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة، أياً يكن عددهم، تشكل بالنسبة إليهم الحد الأدنى من اللاجئين الذين إذا عادوا يمكن القول عندها إن قضية اللاجئين وصلت إلى حل عادل نسبياً. كذلك، فإن ١٦,٤٪ من المسلمين، و٢٥,٧٪ من المسيحيين، و١٤,٥٪ من الدروز، يعتقدون أن عودة ما بين مليون ومليونين تشكل حلاً عادلاً. ومن هنا، يمكن الاستنتاج أن المسلمين هم المجموعة الأكثر اعتماداً على إطار العدل، ومن دون أخذ موازين القوة في الحسبان عند التفكير في حل قضية اللاجئين، بينما الدروز هم المجموعة الأقل اعتماداً على هذا الإطار. كذلك، من الملاحظ أن أقل من نصف المسلمين بقليل لا يعتمد على هذا الإطار.

٨ - وجود أقرباء لاجئين وأماكن وجودهم

من السؤال عما إذا كان للمستطلعين أقرباء لاجئون، يمكن استدلال حجم المشكلة الإنسانية القائمة، ومدى تأثير الوضع السياسي القائم في منع الفلسطينيين في إسرائيل من شمل أقربائهم.

الجدول رقم ٩

مكان سكن الأقرباء اللاجئين (بالنسبة المئوية، %)

رقم الإجابة	الإجابات	نعم	لا
١	في مخيمات لاجئين في الضفة والقطاع	١٥,٢	٨٤,٨
٢	في مخيمات لاجئين في الدول العربية	٣٠,٤	٦٩,٦
٣	في الدول العربية لا في مخيمات لاجئين	٦٠,٧	٣٩,٣
٤	في الضفة أو القطاع لا في مخيمات لاجئين	١٩,٥	٨٠,٥
٥	في دول أخرى غير عربية	٢٤,١	٧٥,٩

العودة إلى داخل إسرائيل، وربما كانت الإجابة عن هذا السؤال مندرجة ضمن التصريح، وربما - بالتالي - من الصعب الاستدلال منها على سلوك المساعدة إذا ما أصبحت العودة حقيقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإجابة عن هذا السؤال تعبر عن

٩ - الرغبة في المساعدة لاستيعاب اللاجئين في بلدتك

سئل المستطلعون في هذا القسم عن رغبتهم في المساعدة في استيعاب اللاجئين إذا ما اقترح حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يمنحهم الحق في

المستطلعين أعرّبوا عن رغبتهم في تقديم مساعدة مادية ومعنوية في استيعاب اللاجئين الذين يحتاجون إلى مساعدة، بينما أشار ٢,٢٪ إلى استعدادهم لتقديم المساعدة المادية فقط، و٢٤,٤٪ إلى استعدادهم لتقديم المساعدة المعنوية فقط، و٧,٣٪ إلى عدم رغبتهم في تقديم المساعدة (انظر الجدول رقم ١٠ أدناه).

موقف سياسي له دلالات تتعلق بمكانة مسألة اللاجئين في الوعي الجماعي، وبمسائل التضامن الاجتماعي والسياسي مع اللاجئين. وقد أعطي المستطلعون الإمكانات التالية للإجابة عن هذا السؤال: (١) مساعدة مادية ومعنوية؛ (٢) مساعدة مادية فقط؛ (٣) مساعدة معنوية فقط؛ (٤) لا توجد رغبة في المساعدة. ومن الإجابة عن هذا السؤال، يتبين أن ٦٦,١٪ من

الجدول رقم ١٠

الرغبة في تقديم المساعدة المعنوية والمادية لاستيعاب اللاجئين (بالنسبة المئوية، ٪)

رقم الإجابة	الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
١	نعم، مساعدة مادية ومعنوية	٦٦,١	٦٨,٨	٥٧,٩	٤٥,٦
٢	نعم، مساعدة مادية فقط	٢,٢	١,٩	٠,٤	٦,٨
٣	نعم، مساعدة معنوية فقط	٢٤,٤	٢٢,٧	٣٦,٨	٢٤,٣
٤	لا رغبة في تقديم المساعدة	٧,٣	٦,٦	٤,٩	٢٣,٣

وعندما سُئل المستطلعون عن استعدادهم لاستيعاب اللاجئين في بلدتهم، أشار ٦٨,٢٪ منهم إلى أنهم يقبلون أن يسكن عدد من اللاجئين في بلدتهم أيّاً يكن عددهم، بينما قال نحو ١٧,٩٪ أنهم يقبلون استيعاب لاجئين في بلدتهم، شرط أن يكون هناك تحديد لعددهم، ورفض ١٣,٩٪ من المستطلعين استيعاب لاجئين في بلدتهم (انظر الجدول رقم ١١ أدناه).

لقد بلغت نسبة المستطلعين المسلمين الذين أعرّبوا عن رغبتهم في المساعدة المادية والمعنوية لاستيعاب اللاجئين ٦٨,٨٪، بينما بلغت النسبة ٥٧,٩٪ بين المستطلعين المسيحيين، و٤٥,٦٪ بين الدروز. ومن الممكن أن يُعزى هذا التفاوت إلى وجود أعلى نسبة أقرباء لاجئين بين المستطلعين المسلمين، وأدناها بين المستطلعين الدروز، لكننا لم نفحص في هذه الدراسة وجود مثل هذه العلاقة.

الجدول رقم ١١

استعداد المستطلعين لاستيعاب اللاجئين في بلدتهم (بالنسبة المئوية، ٪)

رقم الإجابة	الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
١	لا أقبل	١٣,٩	١١,٦	٨,٤	٤٧,٣
٢	أقبل، شرط أن يكون هناك تحديد لعددهم	١٧,٩	١٨,٥	٣٠,٤	١٣,٧
٣	أقبل، أيّاً يكن عددهم	٦٨,٢	٦٩,٩	٦١,٢	٣٩

السكنية التي يعاني المواطنون الفلسطينيون جزاءها، وإلى ضيق مسطحات نفوذ القرية التي لا تستطيع أن تلبي الحاجات السكنية لسكان البلدة أنفسهم. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اعتماد منهجيات إضافية، من أجل فهم سبب عدم رغبة البعض في استيعاب لاجئين في بلدتهم، أو سبب تحديدهم العدد الذي يقبلون أن يسكن فيها.

١٠ - هل على العرب في إسرائيل المطالبة بحق العودة؟

سألنا المستطلعين في هذا القسم عما إذا كان على العرب في إسرائيل المطالبة الفاعلة بحق العودة، وقد أجابت نسبة عالية منهم (٨٦,٥٪) بالإيجاب (انظر الجدول رقم ١٢ أدناه). وتشير المعطيات إلى وجود تقارب كبير بين المسلمين والمسيحيين في هذه المسألة، إذ إن ٨٧,٣٪ من المسلمين، و٨٥,٨٪ من المسيحيين، يعتقدون أن على العرب في إسرائيل المطالبة الفاعلة بحق العودة، كما أن نسبة مرتفعة من الدروز (٧١,٤٪) تعتقد ذلك أيضاً. وعلى الرغم من أن نسبة الدروز تقل عن نسبة المسلمين والمسيحيين، فإن هذه النسبة المرتفعة لا تتماشى مع كونهم مجموعة واقعة تحت التأثير الإسرائيلي الأعرق، ويختلف موقفها - عادة - عن سائر المجموعات في المجتمع العربي في إسرائيل كما تبين النتائج السابقة. إن نتائج هذا الاستطلاع تشير إلى أن أغلبية الدروز - كسائر المجموعات العربية، لكن بنسب أدنى - تدعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. ووفقاً لهذه النتائج، يمكن القول إن هناك إجماعاً فلسطينياً داخل إسرائيل على أهمية المطالبة بحق العودة.

وتختلف نتائج الإجابات عن هذا السؤال بين الطوائف الثلاث، فقد كانت نسبة المسلمين الذين أشاروا إلى أنهم يقبلون استيعاب اللاجئين أيضاً يكن عددهم هي الأعلى، إذ بلغت ٦٩,٩٪ من المستطلعين، بينما بلغت بين المسيحيين ٦١,٢٪، وبين الدروز ٣٩٪. وأشار نحو خمس المسلمين (١٨,٥٪)، و٣٠,٤٪ من المسيحيين، و١٣,٧٪ من الدروز، إلى أنهم يقبلون استيعاب اللاجئين شرط تحديد عددهم. أما ١١,٦٪ من المسلمين، و٨,٤٪ من المسيحيين، و٤٧,٣٪ من الدروز، فأشاروا إلى أنهم لا يقبلون استيعاب اللاجئين في بلدتهم.

ويصعب تفسير نتائج الإجابات عن هذا السؤال، ذلك بأنه - مثل السؤال السابق - يحاول فحص استعداد المستطلعين لسلوك ما، كما أنه يصعب الاستدلال من الإجابات على السلوك الحقيقي. علاوة على ذلك، يجب أخذ الواقع الصعب الذي يعيشه المواطنون الفلسطينيون، وكذلك أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسكنية بعين الاعتبار. وعلى الرغم من الضائقة التي يعانونها على مختلف الصعد، فإنه يبدو أن النتائج تشير إلى الرغبة العالية، على الأقل على مستوى التصريح، في استيعاب اللاجئين، وخصوصاً لدى الطائفتين الإسلامية والمسيحية. وربما يكون أحد الأسباب المحتملة لانخفاض نسبة المستطلعين الدروز الذين يصرحون باستعدادهم لاستيعاب اللاجئين في بلدتهم، وجود تخوف لديهم من تغيير التركيبة الطائفية للبلدة التي يعيشون فيها، إذ إن أغلبية الدروز تعيش في قرى درزية لا يقطنها آخرون من غير أبناء هذه الطائفة. أما فيما يتعلق بوجود نسب متوسطة - إلى حد ما - تقبل باستيعاب لاجئين شرط تحديد عددهم، فيمكن أن يُعزى إلى الضائقة

الجدول رقم ١٢

هل على العرب في إسرائيل المطالبة بحق العودة؟ (بالنسبة المئوية، %)

الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
نعم	٨٦,٥	٨٧,٣	٨٥,٨	٧١,٤
لا	١٣,٥	١٢,٧	١٤,٢	٢٨,٦

١١ - أسباب رفض المجتمع الإسرائيلي عودة اللاجئين

استفسرنا في هذا القسم عن رؤية المستطلعين إلى العوامل التي، في رأيهم، تجعل المؤسسات والمجتمع الإسرائيلي يرفضان عودة اللاجئين. وقد طلبنا من المستطلعين أن يشاروا إلى أهم العوامل بين العوامل الأربعة التالية: (١) عودة اللاجئين

تشكل خطراً أمنياً بمفهوم التهديد الجسدي على حياة المواطنين اليهود والدولة؛ (٢) عودة اللاجئين تشكل خطراً ديموغرافياً، أي زيادة عدد العرب؛ (٣) عودة اللاجئين تستدعي إرجاع الأراضي والبيوت وتقاسم الموارد العامة؛ (٤) عودة اللاجئين تتطلب الاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تهجيرهم.

الجدول رقم ١٣

أسباب رفض المجتمع الإسرائيلي عودة اللاجئين وفقاً للمستطلعين (بالنسبة المئوية، %)

رقم الإجابة	الإجابات	المستطلعون كافة		المستطلعون المسلمون		المستطلعون المسيحيون		المستطلعون الدرزيون	
		لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
١	عودة اللاجئين تشكل خطراً أمنياً بمفهوم التهديد الجسدي على حياة اليهود والدولة	٥٨,٨	٤١,٢	٦٠	٤٠	٥٧,٦	٤٢,٤	٥٧,٣	٤٢,٧
٢	عودة اللاجئين تشكل خطراً ديموغرافياً، أي زيادة عدد العرب	٣٣,٢	٦٦,٨	٣٣,٤	٦٦,٦	٢٥,٨	٧٤,٢	٤٦,١	٥٣,٩
٣	عودة اللاجئين تستدعي إرجاع الأراضي والبيوت وتقاسم الموارد العامة	٤١,٩	٥٨,١	٤٥,٤	٥٤,٦	٢١,٠	٧٩,٠	٣٩,٨	٦٠,٢
٤	عودة اللاجئين تتطلب الاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تهجيرهم	٦٢,١	٣٧,٩	٦٧,١	٣٢,٩	٤٨,٥	٥١,٥	٥٣,٤	٤٦,٦

تشير النتائج كما يبين الجدول رقم ١٣ أعلاه إلى أن ٤١,٢% من المستطلعين أشاروا إلى أن الإسرائيليين يعتقدون أن عودة اللاجئين تشكل خطراً أمنياً بمفهوم التهديد الجسدي على حياة اليهود والدولة، بينما أشار ٥٨,٨% إلى أنهم لا يعتقدون أن هذا هو سبب رفض الإسرائيليين حق العودة. وتشير النتائج إلى تقارب كبير في هذا الشأن بين المجموعات الطائفية الثلاث في المجتمع

العربي، فقد أشار ٦٦,٨% من المستطلعين إلى أن عودة اللاجئين، من وجهة نظر المجتمع الإسرائيلي والمؤسسات الإسرائيلية، تشكل خطراً ديموغرافياً على إسرائيل (٧٤,٢% من المسيحيين؛ ٦٦,٦% من المسلمين؛ ٥٣,٩% من الدرزيين)، كذلك أشار ٥٨,١% من المستطلعين إلى أن رفض المجتمع والمؤسسات الإسرائيلية عودة اللاجئين ينبع من أن عودتهم تحتم إعادة الأراضي والبيوت وتقاسم الموارد

الكارثة وضحايا العداء العربي تجاههم، كما يحتم تغييراً في الرواية القومية الإسرائيلية التي تزعم أن الفلسطينيين والدول العربية هم الذين بادروا إلى الحرب في سنة ١٩٤٨، الأمر الذي يعني أن الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن ولادة قضية اللاجئين، يحتم تغييراً جذرياً في حالة الإنكار الجماعي الإسرائيلي فيما يتعلق بحرب ١٩٤٨ (Rouhana 2005; R. Khalidi 1998).

المهجرون الفلسطينيون

في إسرائيل

١ - الوعي بقضية هؤلاء المهجرين

ترتبط قضية اللاجئين عضواً بقضية المهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل، ذلك بأن قيام دولة إسرائيل أدى إلى تهجير الفلسطينيين إلى خارج وطنهم وداخله، ومن هنا، فقد ارتأينا أن نبحث في هذا الفصل رؤية الفلسطينيين إلى مسألة المهجرين أيضاً. وقبل أن نبدأ بدراسة هذه الرؤية، أردنا أن نبحث مدى وعي المجتمع الفلسطيني بوجود قضية المهجرين، ولذلك، وجهنا إلى المستطلعين السؤال التالي: "هل تعرف ما إذا كان هناك لاجئون اليوم داخل إسرائيل، تركوا بيوتهم، أو أرغموا على تركها، في حرب ١٩٤٨، ويعيشون في إسرائيل؟"

الجدول رقم ١٤

الوعي بوجود قضية المهجرين

الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
نعم	٧٣,٥	٦٩,٧	٧٩,٦	٧٦,٧
لا	٢٦,٥	٣٠,٣	٢٠,٤	٢٣,٣

وعلى الأغلب، فإن هذه الفوارق تنبع من وجود أغلبية المهجرين في منطقة الجليل حيث يقطن معظم المسيحيين والدروز (انظر الجدول رقم ١٤ أعلاه).

العامة (٧٩٪ من المسيحيين؛ ٦٠,٢٪ من الدروز؛ ٥٤,٦٪ من المسلمين). وأشار ٣٧,٩٪ من المستطلعين إلى أن الاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تهجير اللاجئين ربما يكون السبب في رفض المجتمع والمؤسسات الإسرائيلية عودة اللاجئين الفلسطينيين (٥١,٥٪ من المسيحيين؛ ٤٦,٦٪ من الدروز؛ ٣٢,٩٪ من المسلمين).

يُستدل من هذه المعطيات أن أغلبية المستطلعين تعتقد أن المجتمع والمؤسسات الإسرائيلية يريان في عودة اللاجئين خطراً ديموغرافياً، وأن عودتهم ستغير من طابع الدولة اليهودي. ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى زيادة التشديد على خطاب يهودية الدولة في المجتمع الإسرائيلي، وعلى تغيير طابع الدولة اليهودي في حال عودة اللاجئين، وإلى ما يسميه المجتمع اليهودي "الخطر الديموغرافي". وتعتقد نسبة كبيرة أيضاً أن رفض المجتمع الإسرائيلي والمؤسسات الإسرائيلية ينبع من أن عودة اللاجئين تستدعي إرجاع الأراضي والبيوت وتقاسم الموارد العامة. ويرى أكثر من الثلث أن هذا الرفض ينبع من تجنب مواجهة المسؤولية التاريخية، وفي هذا الصدد، يشير رشيد الخالدي إلى أن أغلبية الإسرائيليين ترفض الاعتراف بالمسؤولية الرئيسية عن ولادة قضية اللاجئين، ذلك بأن مثل هذا الاعتراف يحتم تغييراً جذرياً في الرواية الإسرائيلية، وفي رؤيتهم إلى أنفسهم كضحايا

لقد أجاب ٧٣,٥٪ من المستطلعين بأنهم يعلمون بوجود مهجرين داخل إسرائيل، وأشار ٨٠٪ تقريباً من المسيحيين، و٧٧٪ من الدروز، و٧٠٪ من المسلمين، إلى أنهم يعلمون بوجود هذه المسألة.

واعتماداً على هذه النتائج، يمكن القول إن الوعي بوجود مهجّرين مرتفع نسبياً داخل المجتمع الفلسطيني، على الرغم من أن إسرائيل تعمل على طمس الرواية الفلسطينية، ولا سيما فيما يتعلق بملاسات قيام دولة إسرائيل ومسألة اللاجئين، وذلك عبر التحكم في مناهج التدريس ووسائل الإعلام الرسمية. ويمكن أن يُعزى الوعي المرتفع إلى عدة عوامل بينها: عدد المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل (والذي يشكل نحو ٢٣٪ من مجموع عدد الفلسطينيين في إسرائيل)؛ أن الرواية الفلسطينية تنتقل شفهيّاً من جيل إلى جيل؛ أن الأدبيات والشعر الفلسطيني والإنتاج المسرحي والسينمائي الفلسطيني تتناول موضوع اللاجئين والمهجّرين كقضايا أساسية؛ أن وسائل الإعلام العربية تركز أحياناً على هذه المسائل.

إن درجة الوعي السياسي العالية بوجود قضية المهجّرين، لدى جميع الفئات داخل المجتمع الفلسطيني، تثير الاهتمام بصورة خاصة، وذلك لعدم وجود تنظيم سياسي أو خطاب سياسي جماعي مبلور للمطالبة بإعادتهم إلى قراهم ومدنهم، ولأن المطالبة المنظّمة لم تبدأ حتى أواسط التسعينيات. وربما تبلور هذا الوعي سياسياً منذ بداية التسعينيات فقط، في إثر النشاط السياسي لجمعية المهجّرين، وخصوصاً منذ سنة ١٩٩٨، حين بدأت هذه الجمعية نشاطاً سنوياً لإحياء ذكرى النكبة من خلال مسيرات إلى القرى المهجّرة، والمطالبة بعودة اللاجئين والمهجّرين. وهذا لا يعني أن الوعي العام بمسألة المهجّرين لم يكن قائماً قبل أواسط التسعينيات، وإنما أن هذا الوعي لم يتحول إلى نشاط سياسي قبل ذلك. ومن الواضح أن وجود المهجّرين أنفسهم، وتوزعهم على القرى المجاورة للقرى المهجرة، وأهمية هذه المسألة من الناحية الأخلاقية للفلسطينيين في إسرائيل، أمور كلها حافظت على هذا الوعي، حتى قبل تحويله إلى مسألة سياسية. وعلى الرغم من الوعي المرتفع بهذه القضية، فإننا ربما نتساءل عن أسباب غياب التنظيم السياسي القطري الجماعي، وغياب الخطاب

السياسي المطالب بعودة اللاجئين والمهجّرين، وظهوره ظهوراً خافتاً في أواسط التسعينيات فقط، أي بعد مرور ٤٧ عاماً على النكبة والتهجير.^(٩) لقد بدأ المهجّرون أنفسهم بالمطالبة بالعودة إلى قراهم منذ أن هجّروا، ولم تتوقف مطالبتهم بالعودة حتى يومنا هذا، لكن جميع الحكومات الإسرائيلية رفضت، وما زالت، إرجاعهم إلى قراهم ومدنهم (كوهين ٢٠٠٠). وتركزت المطالبة بالعودة في أصحاب الشأن أنفسهم (أي المهجّرين)، وهذا لا يعني أن بعض القيادات السياسية الوطنية لم يطالب بإرجاع المهجّرين واللاجئين إلى قراهم ومدنهم؛ إلا إن هذا المطالب لم يندرج كأحد المطالب الأساسية في البرامج السياسية للأحزاب العربية (أو العربية - اليهودية) على مدار تاريخ الجماهير الفلسطينية في إسرائيل. ويشار هنا إلى أنه منذ محادثات كامب ديفيد، في سنة ٢٠٠٠، بدأ الخطاب السياسي الفلسطيني داخل إسرائيل يتطرق بصورة أكبر إلى مسألة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وفي هذا الشأن، عُقد على سبيل المثال مؤتمر العودة الأول في حيفا في سنة ٢٠٠٤، والذي نظّمته جمعيات أهلية، وتلته مؤتمرات سنوية وأيام دراسية ذات صلة. وقبل أواسط التسعينيات، قام المهجّرون بتنظيم أنفسهم على صعيد محلي، والمقصود بهذا أن مهجّري بعض القرى الذين بقوا في وطنهم طالبوا بإرجاعهم إلى بيوتهم عبر لجان محلية. فقد طالب مهجّرو إقرت وبرعم والغابسية مثلاً بالعودة إلى قراهم، أساساً عبر المسلك القانوني وعبر القنوات الوزارية، وذلك للخصوصية التاريخية لأهالي تلك القرى الذين هجّروا بعد سنة ١٩٤٨، كما طالب بعض أهالي القرى الأخرى بالعودة عبر القنوات الوزارية، كقرية معلول التي راسل أهلها الهيئات الوزارية، مطالبين بإرجاعهم إلى بيوتهم كمواطنين في دولة إسرائيل (كوهين ٢٠٠٢). إلا إن مطالبة المهجّرين بالعودة إلى بيوتهم لم تأخذ المنحى القطري في النضال، عبر تنظيم أهالي معظم القرى المهجّرة لمطالبة دولة إسرائيل بإرجاعهم إلى بيوتهم، إلا في بداية التسعينيات.

٢ - حل قضية المهجرين

بعد أن سُئل المستطلعون عن مدى اطلاعهم على وجود مهجرين، عرفنا كل مستطلع بمن هو المهجر، مستخدمين التعريف التالي: "المهجرون هم الفلسطينيون الذين هُجروا في أثناء النكبة، وبعد إقامة دولة إسرائيل، من قراهم ومدنهم الأصلية،

لكنهم بقوا داخل حدود دولة إسرائيل مثل مهجري إقرت، وبرعم، وصفورية، والبروة، ومسكة، ويُطلق عليهم أيضاً مهجرو الداخل أو لاجئو الداخل"، ثم سألنا المستطلعين عن رؤيتهم إلى حل مسألة المهجرين عبر عرض سبعة حلول ممكنة (انظر الجدول رقم ١٥ أدناه).

الجدول رقم ١٥

رؤية المشتركين إلى حل قضية المهجرين (بالنسبة المئوية، %)

المستطلعون الدروز	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون المسلمون	المستطلعون كافة	الإجابات
١٧,٤	٥٧,١	٥٢,٧	٥١,٤	العودة إلى قراهم الأصلية وتعويضهم
٥,٥	١٠,٣	١٠	١٠,٣	العودة إلى أماكن تقع بجانب قراهم الأصلية وتعويضهم
٨	٦,٧	٩,٧	٨,٤	العودة إلى بيوتهم - إذا كانت قائمة - وتعويضهم حتى لو سكن فيها يهود
١٠,٩	١٠,٣	٧,٣	٧,٧	العودة إلى أماكن قريبة من أماكن سكنهم الأصلية في حالة سكن يهود فيها وتعويضهم
٢٠,٤	٤	٤,٨	٦,٠	تعويضهم مادياً فقط
٣٢,٨	١٠,٣	١٣,١	١٣,٩	إعطائهم قطع أرض في أماكن متعددة (مثل القرى التي لجأوا إليها) وتعويضهم مادياً
٥	١,٣	٢,٤	٢,٣	بقاء الوضع على ما هو عليه (من دون عودة ولا تعويضات)

التي لجأوا إليها) وتعويضهم. وأجابت أقل نسبة (٦٪) أن الحل يكمن في تعويض المهجرين مادياً. أما على صعيد التباين الطائفي، فإن النسبة الأعلى من المستطلعين التي رأت أن حل مسألة المهجرين يكون في العودة إلى قراهم الأصلية، وتعويضهم، كانت من المسيحيين (٥٧,١٪)، بينما كانت نسبة المسلمين الذين أشاروا إلى هذا الحل أقل

لقد أجاب أكثر من نصف المستطلعين (٥١٪) بأن حل قضية المهجرين يتمثل في عودتهم إلى قراهم الأصلية، وتوزعت النسبة الباقية من المستطلعين على الحلول الستة الأخرى. أما النسبة الثانية المرتفعة والتي وصلت إلى ١٣,٩٪، فهي نسبة المستطلعين الذين يرون أن الحل هو في إعطاء المهجرين قطع أرض في أماكن متعددة (مثل القرى

٣ - هل على القيادات العربية أن تجعل من قضية المهجرين موضوعاً سياسياً رئيسياً؟

في الإجابة عن هذا السؤال، أشار ٨٠,٩٪ من المستطلعين إلى أن على القيادات العربية أن تجعل من قضية المهجرين موضوعاً سياسياً رئيسياً، بينما أجاب ١٩,١٪ عن هذا السؤال سلبياً (انظر الجدول رقم ١٦ أدناه).

قليلاً (٥٢,٧٪)، وكانت نسبة الدروز ١٧,٤٪ فقط. وقد أشارت أعلى نسبة بين المشتركين الدروز (وهي ٣٢,٨٪)، إلى إمكان "إعطاء المهجرين قطع أرض في أماكن متعددة (مثل القرى التي لجأوا إليها) وتعويضهم".

الجدول رقم ١٦

موقف المستطلعين من كون قضية المهجرين موضوعاً سياسياً رئيسياً (بالنسبة المئوية، ٪)

الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
نعم	٨٠,٩	٨١,٤	٨١,٩	٧٠,٥
لا	١٩,١	١٨,٦	١٨,١	٢٩,٥

خوري (٢٠٠٦). علاوة على ذلك، فإن الأجواء السياسية العامة القائمة في دولة إسرائيل، والتي تنادي بترحيل المواطنين العرب (الترانسفير)^(١٠)، تجعل موضوع المهجرين موضوعاً حساساً لدى الأغلبية اليهودية، إذ ينتج منه فتح ملفات ١٩٤٨، وولادة الدولة اليهودية عبر ارتكاب جريمة ضد الشعب الفلسطيني.

٤ - هل حل القضية الفلسطينية يجب أن يشمل حل قضية المهجرين؟

عندما سألنا المستطلعين عما إذا كانوا يعتقدون أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يشمل حل قضية المهجرين، أجاب ٥٧,٦٪ منهم بالإيجاب. فقد أجاب ٦١,٢٪ من المستطلعين المسلمين، ونسبة مقاربة من المستطلعين المسيحيين (٥٨,٨٪)، و٢٧,٤٪ من المستطلعين الدروز، بأن حل القضية الفلسطينية يجب أن يشمل حل قضية المهجرين، أي لاجئي الداخل (انظر الجدول رقم ١٧ أدناه).

على الرغم من أن الأغلبية تؤيد طرح القيادات السياسية قضية المهجرين، فإن هذه القضية لم تصبح - حتى الآن - أحد الموضوعات الرئيسية التي تطرحها الأحزاب والقيادات العربية، ولم تحظ بمكانة جديّة في الأجندة السياسية الفلسطينية في إسرائيل. ويتماشى غياب هذا الموضوع عن الأجندة السياسية مع السياق العام لغياب طرح كل ما يتعلق بنكبة ١٩٤٨، وإسقاطاتها السياسية والاجتماعية، من طرف القيادات السياسية والمجتمع الفلسطيني عامة. ويمكن أن يُعزى هذا الغياب إلى عدة أسباب أهمها الانشغال بالقضايا الحياتية اليومية للمواطنين العرب، إذ إن ممارسات الاضطهاد الإسرائيلية توجد دوماً واقعاً يجعل الفلسطيني مضطراً إلى مواجهة تحديات الحاضر، ويعرقل رجوعه إلى القضية الأساسية. وغالباً ما تنشغل القيادات الحزبية والنخب الأخرى بالقضايا اليومية المتعددة، ولا تتعامل مع أسس الهيمنة المعقدة التي هي المصدر الأساسي للآليات القمعية (صباغ -

الجدول رقم ١٧

موقف المستطلعين من أن حل قضية المهجرين يأتي ضمن حل القضية الفلسطينية (بالنسبة المئوية، %)

الإجابات	المستطلعون كافة	المستطلعون المسلمون	المستطلعون المسيحيون	المستطلعون الدروز
نعم	٥٧,٦	٦١,٢	٥٨,٨	٢٧,٤
لا	٤٢,٤	٣٨,٨	٤١,٢	٧٢,٦

الموقف فحواها أن قضية المهجرين هي شأن إسرائيلي داخلي، بيد أننا لا نستطيع الجزم في هذا الموضوع من نتائج هذا الاستطلاع. ولفهم فصل المستطلعين بين المسألتين، هناك حاجة إلى بحث آخر.

٥ - هل ترى فارقاً بين حل مسألتَي اللاجئين والمهجرين؟

في الإجابة عن هذا السؤال، أشار ٥٣,١% من المستطلعين إلى أن هناك فارقاً بين حل مسألة اللاجئين وحل مسألة المهجرين. وأشار ٧٣,٣% من الدروز، و٦١,١% من المسيحيين، و٤٨,٨% من المسلمين، إلى وجود هذا الفارق. وتدل هذه النسب المرتفعة على وجود الفصل في الوعي الفلسطيني بين هاتين المسألتين، وخصوصاً لدى الدروز، وبدرجة أقل لدى المسيحيين، ثم لدى المسلمين. وإن كنا لم نسأل عن الفارق الذي يراه المستطلعون بين القضيتين، فإن من الممكن إعطاء بعض التفسيرات المحتملة لمثل هذه النتيجة. إن الفصل الحاد القائم بين مختلف المجموعات الفلسطينية (الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الفلسطينيون في إسرائيل؛ الفلسطينيون في الشتات) يساهم في فصل الوعي أيضاً، كما أن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينيين في إسرائيل شأناً إسرائيلياً داخلياً ساهم أيضاً في تعزيز هذا الفصل، علاوة على أن جزءاً من الفلسطينيين في إسرائيل يرى في قضيته شأناً إسرائيلياً داخلياً، ولا سيما أن أفرادهم يحملون الجنسية الإسرائيلية. ومن الممكن توقع أن كثيرين منهم لا يرغبون في أن يكون الفلسطينيين في إسرائيل جزءاً من

يُستدل من هذه النتائج أن موافقة أكثرية العرب في إسرائيل، ولا سيما المسلمين والمسيحيين، لا تتوافق مع مجريات المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية التي ابتدأت في سنة ١٩٩٢، في محادثات مدريد، ثم في أوسلو، والتي لم تتناول قضية المهجرين (ولا قضية الفلسطينيين في إسرائيل بصورة عامة).

وعلى الرغم من أن نسبة مرتفعة ترى أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يشمل قضية المهجرين، فإن ٤٢,٤% من المستطلعين لا يرون أن حل قضية المهجرين يجب أن يكون جزءاً من حل القضية الفلسطينية. ولم يُسأل المستطلعون عن الأسباب التي جعلتهم يسيرون إلى الفصل بين القضيتين، لكن ربما يصح الافتراض أن جزءاً منهم يرى قضية المهجرين - كونهم يحملون المواطنة الإسرائيلية - شأناً إسرائيلياً داخلياً، وبالتالي، فهم لا يرون وجوباً لحل المسألة ضمن القضية الفلسطينية. ويشار هنا - على سبيل المثال - إلى أن مهجري إقرت وبرعم، الذين طالبوا بالعودة إلى قراهم عبر المسار القانوني، شددوا دائماً على كونهم مواطنين إسرائيليين، وأنهم ليسوا جزءاً من قضية اللاجئين. علاوة على ذلك، فإن لجنة المهجرين - وإن كانت تشير في خطابها السياسي دائماً إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة ١٩٤ الذي يضمن حلاً عادلاً للاجئين والمهجرين - تشدد في خطابها السياسي أيضاً على كون المهجرين مواطنين في دولة إسرائيل. وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن السلطة الفلسطينية، في مفاوضاتها مع إسرائيل، لم تنطرق إلى الفلسطينيين في إسرائيل عامة، ولا إلى قضية المهجرين خاصة، وبذلك، فإن الرسالة من هذا

المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، وبالتالي فهم يميزون بين قضية اللاجئين وقضية المهجرين من منطلق أن المهجرين هم مواطنون إسرائيليون - بخلاف اللاجئين.

كذلك يمكننا أن نربط هذا الفصل في الوعي بفهم المستطلعين لأسباب رفض المجتمع والمؤسسات الإسرائيلية عودة اللاجئين. فقد أشارت أكبر نسبة منهم (نحو ٦٧٪) إلى أن عودة اللاجئين - من وجهة نظر المجتمع الإسرائيلي والمؤسسات الإسرائيلية - تشكل خطراً ديموغرافياً على إسرائيل. ويمكننا تصور أن وجود فارق بين حل القضيتين ينبع من أن المهجرين، بخلاف اللاجئين، هم مواطنون، وأن عودتهم لا تشكل خطراً ديموغرافياً بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن ٣٣٪ من الإسرائيليين أشاروا إلى أنهم يقبلون عودة المهجرين، بينما وافقت نسبة ضئيلة على عودة اللاجئين (Zureik 1999, iii).

خلاصة

تدل المعطيات التي وردت في تحليل الاستطلاع على أن الفلسطينيين في إسرائيل ينظرون إلى حل مسألة اللاجئين وفقاً لأسس العدل، لا من منطلقات ميزان القوة، إذ إن أغلبية كبيرة من المستطلعين (٧٠,٣٪) أشارت إلى أن الحل الأدنى المقبول منها كحل لقضية اللاجئين هو إعطاء جميع اللاجئين الحق في العودة إلى داخل إسرائيل، أو منحهم الاختيار بين العودة والتعويض. وهذه المعطيات تستدعي الاهتمام لأن موضوع حق العودة لم يحظ، بصورة عامة، بمكان مركزي في الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل.

وفيما يتعلق بموضوع المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين، أشار نحو ثلث المستطلعين (٣٣,٢٪) إلى أن المسؤولية تقع على إسرائيل وحدها، كما أن أغلبية كبيرة من المستطلعين (٧٨٪) تحمّل إسرائيل (وحدها، أو ضمن جهات أخرى - القيادة الفلسطينية والدول العربية) المسؤولية عن

ولادة قضية اللاجئين. وأشارت أغلبية كبيرة (٧٥,٤٪) إلى أن مسؤولية حل قضية اللاجئين تقع على إسرائيل. وأشارت المعطيات أيضاً إلى أن رؤية المستطلعين إلى مسؤولية إسرائيل عن حل قضية اللاجئين غير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسؤولية إسرائيل عن ولادة قضية اللاجئين، وقد انطبق هذا على جميع الطوائف، إذ إن أغلبية عظمى من المستطلعين (٨٥,٧٪) أشارت إلى أن إسرائيل هي الجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين. ويُستدل من نتائج الاستطلاع أيضاً أن أكثر من نصف المستطلعين (٥٥,٨٪) يُقدّر بصورة صحيحة مجمل عدد اللاجئين (وهذا لا ينطبق على المستطلعين الدروز)، كما تشير هذه النتائج إلى وجود اختلاف في رؤية الطوائف الثلاث إلى عدد اللاجئين الذين سيطبقون حق العودة، لكن في المحصلة العامة، فإن نحو ثلث المستطلعين (٣١,٣٪) قدّر أن عدد اللاجئين الذين سيطبقون حق العودة يتراوح بين المليون والمليونين. وأشار نحو نصف المستطلعين (٥١,١٪) إلى أنه، ضمن حل شامل للصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، فإن الحد الأدنى من اللاجئين الذين إذا عادوا إلى إسرائيل يمكن عندها القول إن قضية اللاجئين وصلت إلى حل عادل نسبياً، هو عودة جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة. ومعنى هذا أن نصف المستطلعين تقريباً يرى حل مسألة اللاجئين من خلال منظار العدل، وبصرف النظر عن علاقات القوة التي تتحكم بواسطتها إسرائيل في قوانين الهجرة. لكن من ناحية أخرى، فإن هذه النتائج تشير إلى أن نحو نصف المستطلعين يأخذ موازين القوة في الحسبان (هناك تفاوت بين المستطلعين من الطوائف الثلاث، إذ إن أقل نسبة أخذت علاقات القوة في الحسبان بين المستطلعين هي نسبة المسلمين، يليهم المسيحيون، ثم الدروز). وأشارت نسبة غير قليلة من المستطلعين (٤٤,١٪) إلى وجود أقرباء لها لاجئين، وكانت النسبة الكبرى لدى المستطلعين المسلمين، أما النسبة الصغرى، فكانت لدى المستطلعين الدروز. وتسكن نسبة كبيرة

(٧٣,٥٪) إلى أنها على علم بوجود مهجرين داخل إسرائيل، وأشار نحو نصف المستطلعين (٥١٪) إلى أن حل قضية المهجرين يكون عندما يعود المهجرون إلى قراهم الأصلية. وهناك أغلبية عظمى (٨٠,٩٪) من المستطلعين أشارت إلى أن على القيادات العربية في إسرائيل أن تجعل من قضية المهجرين موضوعاً رئيسياً، وهناك أغلبية من المستطلعين (٥٧,٦٪) أشارت إلى أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يشمل حل قضية المهجرين، لكن من ناحية أخرى، فإن نسبة مرتفعة أيضاً (٤٢,٤٪) تفصل بين القضيتين، إذ أشارت هذه النسبة إلى أنها لا ترى أن حل قضية المهجرين يجب أن يكون جزءاً من حل القضية الفلسطينية. وأخيراً، تشير نتائج الاستطلاع إلى أن نسبة كبيرة (٥٣,١٪) ترى أن هناك فارقاً بين حل مسألة اللاجئين وحل مسألة المهجرين، الأمر الذي يدل على الفصل في الوعي الفلسطيني بين مسألة اللاجئين ومسألة المهجرين. ■

(٦٠,٧٪) من اللاجئين أقرباء المستطلعين في الدول العربية، لكن ليس في مخيمات لاجئين. وفي السؤال المطروح بشأن الرغبة في المساعدة في استيعاب اللاجئين، أعرب ثلثا المستطلعين (٦٦,١٪) عن رغبتهم في تقديم مساعدة مادية ومعنوية لاستيعاب اللاجئين. وثمة أغلبية كبيرة من المستطلعين (٦٨,٢٪) أعربت عن قبولها بأن يسكن لاجئون في بلدتها أياً يكن عددهم (اختلفت هذه النسبة بين المستطلعين من الطوائف الثلاث، إذ كانت أعلى نسبة بين المسلمين، وأدناها بين الدروز).

وأشارت نسبة عالية من المستطلعين (٨٦,٥٪) إلى أن على العرب في إسرائيل المطالبة الفاعلة بحق اللاجئين في العودة. ومن نتائج الاستطلاع أيضاً أن أغلبية كبيرة من المستطلعين (٦٦,٨٪) ترى أن المجتمع الإسرائيلي والمؤسسات الإسرائيلية يعتبران أن عودة اللاجئين تشكل خطراً ديموغرافياً، ذلك بأن عودتهم ستغير طابع الدولة اليهودي. وقد أشارت أغلبية كبيرة من المستطلعين

المصادر

- (١) تنبع هاتان التسميتان ("اللاجئون" و"المهجرون")، والتي على أساسهما جرى وضع الأسئلة المتعددة، من عاملين: الأول، أن القانون الدولي يميز بين قضيتي اللاجئين الذين هجروا من بيوتهم وقطعوا حدوداً دولية معترفاً بها، ولاجئي الداخل، أي الذين هجروا من بيوتهم ولم يقطعوا حدوداً دولية معترفاً بها؛ الثاني، أن اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل يطلقون على أنفسهم اسم "مهجرين".
- (٢) الخطاب السياسي الرسمي هو خطاب الأحزاب، والمؤسسات السياسية الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، فيما يتعلق بالمطالبة السياسية والأجندة السياسية التي طورتها تلك الأحزاب والمؤسسات، انظر: أريج صباغ - خوري (٢٠٠٦)، "ما بين قانون العودة وحق العودة: قراءة في الخطاب الفلسطيني في إسرائيل" (بالعبرية)، أطروحة ماجستير (تل أبيب، جامعة تل أبيب).
- (٣) للتوسع في هذا الموضوع وتفسير غياب هذا الخطاب فترة طويلة عن الحيز العام، انظر: المصدر نفسه: A. Sabbagh-Houry (2010), "Palestinian Predicaments: Jewish Immigration and Palestinian Repatriation", in *Displaced at Home: Ethnicity and Gender Among Palestinians in Israel*, edited by Rhoda Kanaaneh and Isis Nusair (New York: SUNY Press).
- (٤) يعتمد هذا التقدير الذي أعده مركز "بديل" على معطيات الأمم المتحدة لسنة ١٩٥٠، وعلى تقديرات معدل الزيادة الطبيعية للفلسطينيين في إسرائيل منذ سنة ١٩٥٠ حتى سنة ٢٠٠٨. ولا يشمل هذا العدد الفلسطينيين الذين هجروا بعد سنة ١٩٤٨. انظر:

Badil (2009), *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Refugees* (Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugees Rights).

ولمعلومات أكثر تفصيلاً انظر أيضاً الفصل الثاني من التقرير الذي أعده مركز بديل (بالإنجليزية) في الموقع الإلكتروني:

http://www.badil.org/index.php?page=shop.product_details&flypage=garden_flypage.tpl&product_id=119&category_id=2&vmcchk=1&option=com_virtuemart&Itemid=4

(٥) لقد نص البند الحادي عشر من القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن اللاجئين الفلسطينيين، على ما يلي: "تقرّر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر. عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوّض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة." ولمراجعة هذا القرار، انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.badil.org/Arabic-Web/Documents/Durable-Solutions/GA/GA-Res-194.htm>

(٦) للاطلاع على شرح مفصل عن المنهجية، انظر: Saabneh, 2007، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.mada-research.org/UserFiles/file/ch1.pdf>

(٧) لقد أجرى زريق الاستطلاع بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الفلسطينيين في إسرائيل واليهود هناك، بشأن موضوعات متعددة تتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، ومنها مواقفهم من مسألة حق العودة. انظر: E. Zureik (1999), *Public Opinion and Palestinian Refugees* (Canada, Ottawa: The International Development Research Centre).

(٨) انظر على سبيل المثال: A. Eldar (2002), "The Refugee Problem at Taba: Interviews with Yossi Beilin and Nabil Sha'ath". *Palestine-Israeli Journal*, vol. 9, no. 2, pp. 12-23.

(٩) لتفسيرات ممكنة لغياب التنظيم الجماعي لدى المهجرين، انظر: أريج صباغ - خوري (٢٠١١)، "المهجرون الفلسطينيون في إسرائيل"، في "الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة والمجتمع"، تحرير نديم روحانا وأريج صباغ - خوري (حيفا: مدى الكرمل/المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية).

(١٠) على سبيل المثال، ووفقاً لنتائج استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، فإن ٥٣٪ من المواطنين اليهود يوافقون على الادعاء "أن على الدولة تشجيع هجرة المواطنين العرب من البلاد"، انظر: أريان آشر وتمار هرمان ويوفال ليبيل وميخائيل فيليبوف وهيلا تسبان وحنّة كنافلمان (٢٠١٠)، "مقياس الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١٠: القيم الديمقراطية في إسرائيل في التطبيق" (بالعبرية)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية). وانظر أيضاً الموقع الإلكتروني:

http://www.idi.org.il/PublicationsCatalog/Documents/Book_7114/madad%202010%20sofi.pdf

المراجع

بالعربية

- جريس، صبري (١٩٦٧). "العرب في إسرائيل". القدس: ترجمة مكتبة جامعة الدول العربية في القدس.
- صباغ - خوري، أريج (٢٠١١). "المهجرون الفلسطينيون في إسرائيل". في: "الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة والمجتمع". تحرير نديم روحانا وأريج صباغ - خوري. حيفا: مدى الكرمل (المركز

- العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية). كوهين، هليل (٢٠٠٢). "الغائبون الحاضرون": اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨". القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل.
- مصالحة، نور الدين (١٩٩٧). "أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ - ١٩٩٦". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- — (٢٠٠٣). "إسرائيل وسياسة النفي - الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون". رام الله: مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية).

بالعبرية

- أريان، أشر وتمار هرمان ويوفال ليل وميخائيل فيليبوف وهيلا تسبان وحنة كنافلمان (٢٠١٠). "مقياس الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١٠: القيم الديمقراطية في إسرائيل في التطبيق". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- صباغ - خوري، أريج (٢٠٠٦). "ما بين قانون العودة وحق العودة: قراءة في الخطاب الفلسطيني في إسرائيل". أطروحة ماجستير. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
- موسى، حسن (١٩٨٨). "التوزيع الجغرافي للاجئين العرب في وطنهم في منطقة الجليل، ١٩٤٨ - ١٩٨٧". أطروحة ماجستير. حيفا: جامعة حيفا.

بالإنجليزية

- Abdel-Jawad, S. (2006). "The Arab and Palestinian Narratives of the War". In *Israeli and Palestinian Narratives of Conflict: History's Double Helix*. Edited by R.I. Rotberg. Indiana, Bloomington: Indiana University Press, pp. 72-113.
- Abu-Lughod, J. (1971). "The Demographic Transformation of Palestine". In *The transformation of Palestine*. Edited by I. Abu-Lughod. Evanston: Northwestern University Press, pp. 139-163.
- Aruri, N. (2001). "Towards Convening a Congress of Return and Self-Determination". In *Palestinian Refugees: The Right of Return*. Edited by N. Aruri. London: Pluto Press, pp. 260-271.
- Badil (2009). *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Refugees*. Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugees Rights.
- Eldar, A. (2002). "The Refugee Problem at Taba: Interviews with Yossi Beilin and Nabil Sha'ath". *Palestine-Israeli Journal*, vol. 9, no. 2, pp. 12-23.
- Flapan, S. (1987). *The Birth of Israel: Myths and Realities*. New York: Pantheon Books.
- Kamen, C. (1987). "After the Catastrophe I: The Arabs in Israel, 1948-1951". *Middle Eastern Studies*, vol. 23, no. 1, pp. 453-493.
- Khalidi, R. (1992). "Observations on the Right of Return." *Journal of Palestine Studies*, vol. XXI, no. 2, pp. 29-40.
- _____ (1998). "Attainable Justice: Elements of a Solution to the Refugees Issue". *International Journal*, vol. 5, no. 2, pp. 232-252.
- Khalidi, W. (1961). "Plan Dalet: the Zionist Blueprint for the Conquest of Palestine 1948". *Middle East Forum*, vol. 38, pp. 4-20.
- _____ (1988). "Plan Dalet Revisited". *Journal of Palestine Studies*, vol. XVIII, no. 1, pp. 4-19.
- Massad, J. (2001). "Return or Permanent Exile?" In *Palestinian Refugees: The Right of Return*. Edited by N. Aruri. London: Pluto Press, pp. 105-122.
- Morris, B. (1987). *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press.
- _____ (2004). *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Pappé, I. (2001). "Israeli Perceptions of the Refugee Question". In *Palestinian Refugees: The Right of*

- Return*. Edited by N. Aruri. London: Pluto Press.
- _____ (2006). *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford: Oneworld Publications.
 - Rouhana, N. (1998). "Israel and Its Arab Citizens: Predicaments in the Relationship Between Ethnic States and Ethno-National Minorities". *Third World Quarterly*, vol. 19, no. 2, pp. 277-296.
 - _____ (2005). "Truth and Reconciliation: The Right of Return in the Context of Past Injustice". In *Exile and Return: Predicaments of Palestinians and Jews*. Edited by A.M. Lesch and I.S. Lustick. Pennsylvania: University of Pennsylvania, pp. 261-278.
 - _____ (2006). "Zionism's Encounter With the Palestinians: The Dynamics of Force, Fear, and Extremism". In *Israeli and Palestinian Narratives of Conflict: History's Double Helix*. Edited by R.I. Rotberg. Indiana, Bloomington: Indiana University Press, pp. 115-141.
 - Sabbagh-Khoury, A. (2010). "Palestinian Predicaments: Jewish Immigration and Palestinian Repatriation". In *Displaced at Home: Ethnicity and Gender Among Palestinians in Israel*. Edited by Rhoda Kanaaneh and Isis Nusair. New York: SUNY Press.
 - Shenhav, Y. (2005). "Arab Jews, Population Exchange, and the Palestinian Right of Return". In *Exile and Return: Predicaments of Palestinians and Jews*. Edited by A.M. Lesch and I.S. Lustick. Pennsylvania: University of Pennsylvania, pp. 225-245.
 - Zakay, D. and Y. Klar and K. Sharvit (2002). "Jewish Israelis on the Right of Return: Growing Awareness of the Issue's Importance". *Palestine-Israel Journal of Politics Economics and Culture*, vol. 9, no. 2, pp. 58-66.
 - Zureik, E. (1999). *Public Opinion and Palestinian Refugees*. Canada, Ottawa: The International Development Research Centre.



من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية
ضمن البرنامج النشرى الخاص بذكرى 60 عاماً على النكبة

نكبة ١٩٤٨

أسبابها وسبل علاجها

تأليف

قسطنطين زريق موسى العلمي
قدري حافظ طوقان جورج حنا

تقديم

وليد الخالدي

٢١١ صفحة ١٢ دولاراً

